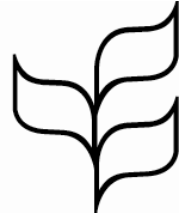


Distr.

GENERAL

UNEP/CBD/SBSTTA/17/2/Add.3
5 September 2013

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية
الاجتماع السابع عشر
مونتريال، 14-18 أكتوبر/تشرين الأول 2013
البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

تحديد الاحتياجات العلمية والتقنية لتحقيق الغايات الواردة تحت الهدف الاستراتيجي جيم من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020

منكرة من الأمين التنفيذي

أولا- مقدمة

1. طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي في الفقرة 1 من المقرر 13/11 باء إعداد معلومات عن:
 - (أ) الاحتياجات العلمية والتقنية المتصلة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف إيتشي للتنوع البيولوجي فيها؛
 - (ب) الأدوات والمنهجيات القائمة لدعم السياسات التي وضعت أو استخدمت في إطار الاتفاقية ومدى كفايتها، وأثرها والعقبات التي تحول دون اعتمادها، وتحديد الثغرات والاحتياجات من أجل زيادة تطوير هذه الأدوات والمنهجيات؛
 - (ج) مدى كفاية الرصد، ونظم البيانات لرصد صفات التنوع البيولوجي التي عالجت أهداف إيتشي للتنوع البيولوجي؛
 - (د) الخيارات المتعلقة بتقييم تأثيرات أنواع التدابير المتخذة وفقا لأحكام الاتفاقية؛
2. وعلى ذلك، دعا الأمين التنفيذي، من خلال الإخطار SCBD/STTM/DC/ac/81207 (2013-005) الصادر في يناير/كانون الثاني 2013 الأطراف والمنظمات المعنية إلى تقديم وجهات نظرها بشأن هذه القضايا.
3. وقد رد على هذا الإخطار أحد عشر طرفا (الأرجنتين وأستراليا، وبوليفيا، وبلغاريا، وكندا، والصين وكولومبيا، والمكسيك، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، والمملكة المتحدة)، وثمانية منظمات (حياة الطيور، ومنظمة الحفظ الدولية، والمرق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي، وشبكة رصد التنوع البيولوجي التابعة للفريق المعني برصدات الأرض، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والشبكة المدنية اليابانية لعقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، وأمانة اتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية والمركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

UNEP/CBD/SBSTTA/17/1.*

/...

لتقليل التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الأمانة، وللمساهمة في مبادرة الأمين العام لجعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

4. وقد أعدت هذه المذكرة على أساس هذه المدخلات وغيرها من المدخلات المتضمنة لكل غاية في إطار الهدف الاستراتيجي جيم من الخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020: المشاهدات والاعتبارات العامة بشأن مدة كفاية أدوات دعم السياسات ومدى كفاية البيانات، والمشاهدات والمؤشرات، وتأثيرات أنواع التدابير التي اتخذت وفقا لأحكام الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والعمل على هذا الأساس لاستخلاص النتائج بشأن الاحتياجات العلمية والتقنية المتعلقة بتنفيذ الخطة الإستراتيجية ولكل هدف من هذه الأهداف.

5. وأخضع مشروع هذه المذكرة لاستعراض نظراء من 27 يونيو/ حزيران إلى 15 يوليو/ تموز 2013. وقد تلقيت تعليقات من 20 طرفاً (هي كندا وجزر كوك، والاتحاد الأوروبي، وفيجي، وغواتيمالا، واليابان، وكيريباتي، وجزر مارشال، والمكسيك، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وتاورو، ونيبال، ونيوي، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، وساموا، وجزر سليمان، وتونغا وتوفالو وفانواتو) ومن منظمتين (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة). وتجسدت هذه الردود في هذه المذكرة¹.

ثانيا- الاحتياجات العلمية والتقنية لتحقيق الغايات الواردة تحت الهدف الاستراتيجي جيم

الهدف 11: بحلول عام 2020، يحفظ ما لا يقل عن 17 في المائة من المناطق الأرضية ومناطق المياه الداخلية، و10 في المائة من المناطق الساحلية والبحرية وخصوصا المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي من خلال نظم مداراة بفاعلية ومنصفة وتتسم بالترابط الجيد وممتثلة إيكولوجيا للمناطق المحمية وتدابير الحفظ الأخرى القائمة على المنطقة وإدماجها في المناطق الطبيعية والمناظر البحرية الأوسع نطاقا.

1-11 عناصر الهدف 11

6. يمثل الهدف 11 إسهما صوب ضمان حماية النظم الإيكولوجية والأنواع والتنوع الجيني في كل من الأراضي والمناظر البحرية بضمن حماية الموائل الرئيسية. فالمناطق المحمية تمثل حجر الأساس لإجراءات المحافظة ومن ثم فهي الوسائل الرئيسية التي تحت تصرف أي بلد للحد من فقد الموائل. وقد أثبتت المناطق المحمية حسنة التنظيم والتي تدار بفاعلية أنها طريقة مجربة لحماية كل من الموائل وعشائر الأنواع ولتنفيذ خدمات النظم الإيكولوجية الهامة. ويتعين إسناد أهمية خاصة لحماية النظم الإيكولوجية الحرجة وزيادة الاهتمام بتمثيلية المناطق المحمية وفعاليتها إدارتها فضلا عن الموصلية وخاصة حيثما يكون الانتقال فيما بين المناطق المعنية بشكل عنصر أساسيا لبقاء الأنواع أو الشعب مختلفة.

7. ويشير الهدف 11 إلى المناطق المحمية وغير ذلك من أنواع تدابير الحفظ الفعالة المعتمدة على المنطقة. وقد تتباين أهداف إدارة المناطق المحمية بين الحماية الصارمة، وتلك التي تنتج الاستخدام المستدام الذي يتسق مع حفظ الطبيعة. وعلاوة على المناطق المحمية، يمكن إدراج المناطق المحمية الخاصة بالمجتمعات الأصلية والمحلية فضلا عن المناطق المحمية للقطاع الخاص في مجموع المناطق المحمية بشرط توافر الشروط الأخرى فيها. وقد اعترف برنامج العمل المعني بالمناطق المحمية، والمقررات المتتابعة الصادرة عن مؤتمر الأطراف للمناطق المحمية للمجتمعات الأصلية والمحلية. وعلاوة على ذلك، ينص إطار الإبلاغ الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في المقرر 31/10 لبرنامج العمل المعني بالمناطق المحمية على الإبلاغ عن المناطق المحمية للمجتمعات الأصلية والمحلية.

8. وسوف يتطلب تحقيق هذا الهدف استيفاء العديد من الشروط. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للمنطقة المحمية:

(أ) أن تتزايد: وينبغي أن يتم ذلك على المستوى العالمي بنسبة لا تقل عن 17 في المائة للمناطق الأرضية (بما في ذلك المياه الداخلية) و10 في المائة للمناطق البحرية؛

(ب) أن تتضمن مناطق ذات أهمية خاصة للتنوع البيولوجي مثل مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية (وهي مصطلح جامع يمكن أن يتضمن مناطق النباتات الهامة ومناطق الطيور الهامة، والتحالف من أجل مواقع القضاء على الانقراض وغير ذلك). والمناطق التي تعول الأنواع المهددة بالانقراض، والأنواع المحدودة النطاق أو النظم الإيكولوجية، وتجمعات الأنواع السليمة، أو مناطق العمليات البيولوجية البارزة (مثل مواقع الهجرة أو التيارات الصاعدة) والبيومات المعرضة للانقراض، والموائل ومناطق الموائل ذات الأهمية الخاصة، (المناطق ذات القيمة العالية للحفظ، والمناطق البحرية الحساسة، والمناطق البحرية الهامة من الناحيتين الإيكولوجية والبيولوجية، والمناطق التي ترتفع فيها معدلات التوطن وغير ذلك) والمناطق الهامة لمواصله توفير خدمات النظم الإيكولوجية (مثل المناطق الهامة لإمدادات المياه ومكافحة التعرية والمواقع المقدسة وغير ذلك)؛

(ج) أن تكون تمثيلية إيكولوجيا وجينيا: فلا بد وأن تتضمن شبكات المناطق المحمية عينات كافية لنطاق كامل من النظم الإيكولوجية السائدة والعمليات الإيكولوجية والتنوع الجيني؛

¹ قدمت تعليقات من خبراء بصفتهم الشخصية، وقدمت 14 دولة من الدول الجزرية في المحيط الهادئ تقديما مشتركا أعد على هامش حلقة العمل الإقليمية لبلدان المحيط الهادئ بشأن إعداد التقرير الوطني الخامس (نادي، فيجي 22-26 يوليو/ تموز 2013)

(د) أن تدار بفعالية وطريقة منصفة – مع وجود تدابير للتخطيط لضمان التكامل البيولوجي، وحماية الأنواع، والموائل، وعمليات النظم البيولوجية بمشاركة كاملة من المجتمعات الأصلية والمحلية، ومن ثم يجري تقاسم التكاليف والمنافع في المناطق بصورة عادلة؛

(هـ) أن تكون حسنة الترابط – بالمناطق الطبيعية أو المناظر البحرية الأوسع نطاقا باستخدام ممرات وشبكات بيولوجية لتوفير الموصولية والتكيف مع تغير المناخ وتطبيق نهج النظم البيولوجية.

2-11 الأدوات والمنهجيات القائمة للدعم السياسي ومدى ملاءمتها وأثرها والعقبات التي تعترض اعتمادها والثغرات

أدوات الدعم السياسي والمنهجيات القائمة للمساعدة في تحقيق الهدف 11 من أهداف إيتشي للتنوع البيولوجي.

9. هناك نوعان من الأنواع العامة لأدوات الدعم السياسي يرتبطان بهذا الهدف: أدوات مصممة للمساعدة في تحديد المناطق ذات الأولوية المتقدمة للحماية، والأدوات التي تساعد في إنشاء وإدارة المناطق المحمية.

10. وتوفر عناصر برنامج العمل المعني بالمناطق المحمية إطارا عالمية جامعا يدعم إقامة نظم وطنية وإقليمية تشاركية وتمثيلية بيولوجيا تدار بفعالية للمناطق المحمية.² وعلى ذلك فإن برنامج العمل المعني بالمناطق المحمية يمثل الأداة الرئيسية لتحقيق هذا الهدف. فقد تم في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وضع عدد من أدوات الدعم السياسي لتنفيذ برنامج العمل المعني بالمناطق المحمية، وعلى ذلك فإنها وثيقة الصلة بالهدف 11. ويشمل ذلك المنهج الدراسي للتعليم بالوسائل الإلكترونية، وقاعدة بيانات شاملة للوثائق والأدوات، استحدثتها الأمانة والشركاء تتعلق بالمناطق المحمية فضلا عن العديد من مجلدات السلاسل التقنية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.³ وفيما يتعلق بتحديد المناطق ذات الأهمية للحفاظ، فإن العمل الجاري المتعلق بتحديد المناطق البحرية ذات الأهمية البيولوجية والبيولوجية بما في ذلك الدليل التدريبي لوصف تلك المناطق في مياه المحيط المفتوحة وموائل أعالي البحار، ذو صلة أيضا بهذا الهدف.

11. ولدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بوصفها وكالة حكومية دولية متخصصة، مبادئ توجيهية وأدوات يمكن أن تساعد في إنشاء وإدارة المناطق المحمية، مثل المبادئ التوجيهية التقنية لتلك المنظمة بشأن المناطق البحرية المحمية ومصايد الأسماك، والمبادئ التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الحوكمة المسؤولة للحيازات. وقد وضعت المنظمات غير الحكومية والحكومية الدولية أيضا طائفة عريضة من الأدوات وثيقة الصلة بتحقيق الهدف 11. فقد أعد الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة مبادئ توجيهية للتطبيق على فئات إدارة المناطق المحمية، والتشريعات الخاصة بالمناطق المحمية فضلا عن نموذج معلومات فعالية إدارة هذه المناطق، ووضع مجموعة أدوات بعنوان "تعزيز تراثنا" بالتعاون مع اليونيسكو. وتقدم سلسلة المبادئ التوجيهية المعنية بأفضل الممارسات في المناطق المحمية للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة مبادئ توجيهية بشأن المناطق المحمية تتعلق بالاستعادة البيولوجية وتدريب الموظفين، والمواقع الطبيعية المقدسة، والتمويل المستدام، والمجتمعات الأصلية والمحلية، والسياحة المستدامة، والمناطق المحمية العابرة للحدود.⁴ وأعدت منظمة حفظ الطبيعة سلسلة توجيهية سريعة تبرز كيفية التخطيط لإقامة نظم المناطق المحمية، وتوسيع نطاقها وعمليات تقييم إدارتها. وأعد مركز البحوث المشتركة للمفوضية الأوروبية بالتعاون مع منظمات دولية أخرى الرصد الرقمي للمناطق المحمية. ويجمع الرصد مجموعات البيانات الإقليمية لتقييم حالة المناطق المحمية التي توفر الوسائل لكل من صانعي القرارات ومدراء المنتزهات العامة لتقييم ورصد وتوقع التنوع البيولوجي في المناطق المحمية والضغط التي تتعرض لها.

12. وفيما يتعلق بتحديد المواقع أو المناطق ذات الأهمية للحفاظ، يضع عدد من المنظمات قوائم للمواقع الهامة لحمايتها لأغراض الحفظ. وتشمل الأمثلة على هذه القوائم مناطق الطيور الهامة التي تدعمها المنظمة الدولية لحياة الطيور، والتحالف من أجل مواقع القضاء على الانقراض، ومناطق النباتات الهامة التي تدعمها منظمة حياة النباتات، ومناطق البراري شديدة الأهمية للتنوع البيولوجي التي تشير عموما إلى مستوى كبير تدعمه منظمة الحفظ الدولية. وأعد الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة أيضا توجيها بشأن تحديد مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية وتحليل الثغرات (لا نجمار وآخرون 2007)، وتجري حاليا مشاورات واسعة النطاق لتعديل المنهجية الخاصة بتحديد مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية. وتهدف هذه المشاورات العالمية إلى توحيد جميع النهج والبيانات المتوافرة ضمن إطار مشترك يتفق عليه ويدعمه جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وعلاوة على ذلك، أعد الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة وأصدر منهجية لتحديد ورسم خرائط

² توفر الاستراتيجية العالمية المحدثة لحفظ البيانات وهدفها الثاني المتعلق بالمناطق المحمية إطارا ذي صلة.

³ السلسلة التقنية رقم 13 للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي- المشورة التقنية بشأن إنشاء وإدارة نظام وطني للمناطق المحمية البحرية والساحلية الوطنية؛ السلسلة التقنية رقم 15 للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي- قضايا التنوع البيولوجي للنظر خلال تخطيط وإنشاء مواقع وشبكات المناطق المحمية وإدارتها؛ السلسلة التقنية رقم 24 للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي- سد الثغرات: إقامة نظم تمثيلية بيولوجيا للمناطق المحمية؛

السلسلة التقنية رقم 27 للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي- تحليل واستعراض أفضل الدراسات العلمية المتوافرة بشأن المناطق ذات الأولوية لحفظ التنوع البيولوجي فيما يتجاوز حدود الولاية الوطنية.

السلسلة التقنية رقم 35 للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي- تنفيذ برنامج العمل المعني بالمناطق المحمية التابع للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي: التقدم والتوقعات؛ السلسلة التقنية رقم 36 للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي- المناطق المحمية في عالم اليوم، أهميتها ومنافعها لرفاهة الكوكب؛ السلسلة التقنية رقم 44 للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي- تحقيق فائدة المناطق المحمية: دليل لإبراج المناطق المحمية في المناظر الطبيعية والمناظر البحرية والخطط والاستراتيجيات القطاعية الأوسع نطاقا؛

السلسلة التقنية رقم 64 للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي- توفير الاعتراف والدعم للأراضي والمناطق التي تحافظ عليها المجتمعات الأصلية والمحلية.

⁴ للاطلاع على القائمة الكاملة للمبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات للجنة العالمية للمناطق المحمية التابعة للاتحاد الدولي لحفظ البيئة أنظر

http://www.iucn.org/about/work/programmes/gpap_home/gpap_capacity2/gpap_bpg/.

مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للمياه العذبة (هولند وآخرون 2012). وتقدم قاعدة البيانات العالمية بشأن المناطق المحمية التي يديرها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والمركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قائمة عالمية للمناطق المحمية العالمية. كما أعد المركز العالمي والاتحاد الدولي سجل للمناطق المحمية للمجتمعات الأصلية والمحلية يتضمن تلك المناطق تتولى إدارتها المجتمعات المحلية أو بصورة مشتركة للمجتمعات المحلية مع الحكومات أو القطاع الخاص. غير أن قاعدة البيانات هذه مازالت في حاجة إلى تطوير. ونظرا إلى أن الهدف 11 يدعو أيضا إلى إدراج المناطق المحمية في المناظر الطبيعية والمناظر البحرية الأوسع نطاقا، فإن الأدوات المختلفة التي استحدثت للتخطيط المكاني والاستخدام الأراضي وثيقة الصلة بهذه الهدف مثلما الحال بالنسبة لتلك المتعلقة بتقييم الآثار البيئية الإستراتيجية.

13. وقد وضعت أيضا أدوات ووسائل مفيدة على المستوى الإقليمي تشمل إستراتيجية المحيط الهادئ بشأن حفظ الطبيعة والمناطق المحمية. كما أثبتت عمليات التخطيط التآزرية التي تشتمل عناصر التنوع البيولوجي مثل في خطط العمل الوطنية المشتركة بشأن تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث معاونتها في هذا المجال.

تطبيق أدوات ومنهجيات الدعم السياساتي القائمة

14. كان التوسع في المناطق الأرضية التي تغطيها المناطق المحمية من أعظم النجاحات البيئية. فقد كان على الأرجح لمختلف الأدوات والمنهجيات التي وضعت في إطار الاتفاقية وبواسطة مختلف المنظمات غير الحكومية، والحكومية الدولية آثار كبيرة على هذا النجاح، وقد استخدم الأطراف قدرا كبيرا منها في المساعدة في تنفيذ برنامج العمل المعني بالمناطق المحمية أو لوضع سياساتها المتعلقة بمناطقها المحمية الوطنية الخاصة بها.

15. وقد كان لبرنامج العمل المعني بالمناطق المحمية فائدة كبيرة بما وفره من إطار عملي جامع لهذه المسألة. فقد وضع، في الوقت الحاضر، أكثر من 100 طرف خطط عمل لبرنامج العمل المعني بالمناطق المحمية في حين استكمل أكثر من 40 بلدا تحليلا شاملا للثغرات الأيكولوجية، ويجري ذلك في الوقت الحاضر 20 بلدا آخر.

16. وما زال يتعين تحقيق تمثيل كاف للمناطق المحمية في المياه الداخلية. وتوفر اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة وتوجيهها المتعلق بتحديد وإنشاء وإدارة المناطق المحمية للأراضي الرطبة مصدرا رئيسيا للأدوات والتوجيه وخاصة من خلال كتيباتها الإرشادية "الاستخدام الحكيم"⁵، وفي حين أن قدرا كبيرا من التقدم قد يتحقق في السنوات الأخيرة في إقامة وتوسيع المناطق المحمية البحرية، مازال يتعين بذل جهود كبيرة لتحقيق العنصر البحري في الهدف 11: فحتى الآن أقيمت غالبية المناطق المحمية البحرية في المناطق الساحلية. ولم تنشأ سوى عدد قليل نسبيا منها في المناطق الاقتصادية الخالصة وفي المناطق التي تتجاوز الولاية الوطنية باستثناء المناطق المغلقة أمام الصيد في قيعان البحر بواسطة أجهزة إدارة المصايد الإقليمية. ويشير ذلك إلى أن أدوات المناطق المحمية لم تطبق إلا بصورة ضئيلة نسبيا في البيئة البحرية.

العقبات التي تعترض استخدام أدوات ومنهجيات الدعم القائمة

17. تتمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام استخدام أدوات ومنهجيات الدعم السياساتي المشار إليها أعلاه وخاصة تلك التي وضعت في إطار الاتفاقية في أنها لا تصل في كثير من الأحيان إلى أولئك الأشخاص الذين يمكن أن يحققوا أقصى استخدام منها. فقد تظل الأدوات والمنهجيات غير معروفة لمدراء المناطق المحمية والمجتمعات المحلية نتيجة لنقص معرفتهم لها وخاصة إذا لم تكن متاحة باللغات المحلية. كذلك فإنه حيثما تكون الأدوات والمنهجيات متوافرة لمدراء المناطق المحمية، فإنهم يفتقرون في بعض الحالات للقدرات على استخدامها.

ثغرات ومنهجيات الدعم السياساتي

18. على الرغم من الكمية الكبيرة من الإرشادات بشأن المناطق المحمية، مازال هناك عدد من الثغرات. ويشمل ذلك التوجيه الخاص بالاعتراف الأفضل بالمناطق التي تحافظ عليها المجتمعات الأصلية والمحلية و/أو دمجها (وإن كان ذلك قد تحسن في السنوات الأخيرة وخاصة من خلال التوجيه الصادر عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة) في الشبكات الوطنية للمناطق المحمية. ويمكن أن يساعد توجيه مماثل بشأن دمج المحتجزات الخاصة فضلا عن النظم الأيكولوجية للمياه الداخلية في النظم الوطنية للمناطق المحمية، الأطراف في تحقيق تقدم في الهدف 11. كذلك فإن الأدوات الخاصة بإقامة نظم أو وضع سياسات لضمان الإدارة العادلة للمناطق المحمية في المناظر الطبيعية والمناظر البحرية الأوسع نطاقا يمكن أن تساعد الأطراف في إتخاذ الإجراءات لتحقيق هذا الهدف. ويمكن أيضا تقديم توجيهات أخرى بشأن أدوات الدعم السياساتي لحماية المناطق المحمية التي تتهددها الأنشطة الصناعية مثل التعدين أو بناء الطرق والسدود بما في ذلك المبادئ التوجيهية المتعلقة باستشارة الوعي العام، وأفضل الممارسات للتخفيف من الأخطار التي تواجه سلامة المناطق المحمية. وثمة حاجة أيضا إلى توجيه إضافي بشأن الخطوات التي يمكن أن تتخذ لتقييم فعالية المناطق المحمية البحرية. ويمكن أن يفيد أيضا توجيه آخر بشأن الإدارة التشاركية أو المجتمعية.

19. ونظرا إلى العدد الكبير من المنظمات العاملة في القضايا ذات الصلة بالمناطق المحمية، قد يمكن سد الثغرات الموجودة حاليا في المستقبل القريب. فعلى سبيل المثال، فإن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة لديه عمل جار يتعلق بالمناطق المحمية الخاصة فضلا عن قائمة خضراء للمناطق المحمية وقائمة حمراء للنظم الأيكولوجية وإطار جديد لمناطق التنوع البيولوجي الرئيسية. وتتعلق الثغرات الأخرى بما يلي:

5. http://www.ramsar.org/cda/en/ramsar-pubs-handbooks-handbooks4-e/main/ramsar/1-30-33%5E21323_4000_0

- (أ) تعيين وإدارة المناطق المحمية في المحيطات المفتوحة وأعلى البحار؛
 (ب) تصميم وإدارة مناطق محمية وشبكات للمناطق المحمية بموجب سيناريوهات تغيير المناخ وخاصة تلك التي تتجاوز الاحترار بمتوسط يبلغ درجتين خلال هذا القرن.

3-11 مدى ملائمة المشاهدات ونظم البيانات لرصد خصائص التنوع البيولوجي التي تمت معالجتها في الهدف 11 من أهداف إيتشي للتنوع البيولوجي واستخدام مؤشرات للهدف وإعدادها

القدرة على تقييم/قياس حالة التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على المسويات العالمية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية

20. حددت المؤشرات التشغيلية التالية في مرفق المقرر 3/11 ألف:

- (أ) الاتجاهات في تغطية المناطق المحمية؛
 (ب) الاتجاهات في مدة المناطق المحمية البحرية وتغطية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية وفعالية الإدارة؛
 (ج) الاتجاهات في أحوال المناطق المحمية و/أو فعالية إدارتها بما في ذلك الإدارة الأكثر عدالة؛
 (د) الاتجاهات في التغطية التمثيلية للمناطق المحمية وغير ذلك من النهج المعتمدة على المناطق بما في ذلك المواقع ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي، والنظم الأرضية والبحرية والخاصة بالمياه الداخلية
 (هـ) الاتجاهات في تنفيذ خدمات النظم الإيكولوجية والمنافع المتساوية من المناطق المحمية وغير ذلك من النهج المعتمدة على المناطق بما في ذلك المواقع ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي، والنظم الأرضية والبحرية والخاصة بالمياه الداخلية؛
 (و) الاتجاهات في تنفيذ خدمات النظم الإيكولوجية والمنافع المتساوية من المناطق المحمية.
 و علاوة على هذه المؤشرات المحددة بالدرجة الأولى للهدف 11، تتوافر أيضا مؤشرات للأهداف الأخرى لاستكمال المعلومات والتمكين من إصدار البيانات بدرجة عالية من الثقة.

21. ووضع المركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة تقرير الكوكب المح الذي يبين التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات المتضمنة في برنامج العمل المعني بالمناطق المحمية فضلا عن التقدم المحرز في تحقيق الهدف 11 من أهداف إيتشي للتنوع البيولوجي. كما يمكن الحصول على المعلومات عن المناطق المحمية من خلال قاعدة البيانات العالمية عن المناطق المحمية. وتشمل العقبات: سوء رسم الحدود في كثير من الأحيان، ونقص تاريخ التعيين بالنسبة للكثير من المناطق، ورغم أن الوضع قد أخذ في التحسن، لم ترسم خرائط الكثير من المناطق المحمية إلا في شكل نقاط فقط بما تفقد معه الآليات اللازمة لتجسيد عمليات التحديث في مجموعات البيانات الوطنية/ الإقليمية.

22. ويمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بفعالية إدارة المناطق المحمية من قاعدة للبيانات المعنية بفعالية إدارة المناطق المحمية إلا أن التغطية غير كاملة ومنحازة. فعلى الصعيد العالمي، لم يجر تقييم سوى 29 في المائة من المناطق المحمية بشأن فعالية الإدارة، ولم يحقق سوى 23 في المائة من البلدان الهدف المتفق عليه في المقرر 31/10 البالغ 60 في المائة من مجموع المساحة الخاضعة للحماية التي يجري تقييمها بحلول عام 2015. وعلاوة على ذلك لم يحقق سوى 46 في المائة من البلدان الغاية الواردة في الهدف 4-2 من برنامج العمل المعني بالمناطق المحمية لتقييم 30 في المائة من المناطق المحمية. وكانت نسبة المناطق المحمية التي جرى تقييم فعالية إدارتها هي الأعلى في أفريقيا وأمريكا اللاتينية يليهما آسيا وأوروبا. والمعلومات محدودة عن الإدارة العادلة وإن كانت قد وردت بعض المعلومات عن الحكمة في قاعدة البيانات العالمية المعنية بالمناطق المحمية. وما زال يتعين توفير المزيد من البيانات عن النهج المعتمدة على المجتمعات المحلية.

23. وثمة طرائق متعددة لتقييم التمثيل الإيكولوجي أكثرها شيوعا تغطية المناطق المحمية العالمية للمناطق الإيكولوجية. وعلى مستوى الأنواع، يتزايد في الوقت الحاضر توافر خرائط نطاق الانتشار بالنسبة لعدد متزايد من الأنواع. ويمكن أن تساعد النمذجة المعتمدة على البيانات البيئية والبيولوجية في تنقيح نطاق البيولوجون، غير أن هناك نقصا في البيانات المتعلقة بتقييم التمثيل على مستوى الأنواع. كما يمكن لنظم الرصد بشأن البيانات الأحيائية الرئيسية (مثل المرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي) أن توفر معلومات لتقييم التمثيل مقابل هذا الهدف. وفي حين أن هذه البيانات متفرقة عادة، فإن نهج النمذجة يمكن أن تضيف أهمية إلى هذه البيانات. كذلك فإن النمذجة الميكروبيولوجية للتحوّل في التنوع التشكيلي للفئات البيولوجية غير المعروفة بالقدر الكافي ولكنها عالية التنوع يمكن أن تحدث من خلال السطوح البيئية الدقيقة المستوى بسجلات المواقع الأفضل توافرا من المرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي. كما يمكن دمج البيانات الجينية والفيلوجينية في التحليلات المشار إليها أعلاه (ومن ثم ربطها بالهدف 13).

24. والبيانات شحيحة عن العمليات الإيكولوجية التي تعمل على مستوى المناظر الطبيعية أو المناظر البحرية والتي تعد ضرورية لإدامة التنوع البيولوجي في إطار المناطق المحمية. وتوجد حالات تآزر ممكنة مع الهدف 5.

25. وتوفر المؤشرات أساساً متيناً للبيانات عن التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف 11. ويمكن تحقيق تحسينات وخاصة من خلال زيادة عدد المناطق المحمية التي جرى تقييم فعاليتها إدارتها وعن طريق تحسين المعلومات عن تدابير الحفظ الأخرى المعتمدة على المناطق مثل مناطق الحفظ للمجتمعات المحلية.

المجالات التي سيؤدي فيها الرصد المعزز/البيانات الأفضل/المشاهدات الإضافية إلى اختلاف كبير في قدرتنا على رصد التقدم المحرز من أجل إرشاد الأعمال المناسبة/المستهدفة.

26. ثمة عدد من المجالات التي يمكن فيها لمواصلة الرصد و/أو التزايد والاتساق، ورصدات البيانات والمؤشرات أن تعزز قدرتنا على رصد التقدم صوب تحقيق الهدف 11. ويشمل ذلك:

- (أ) سد الثغرات في المعلومات بشأن الضغوط على المناطق المحمية؛
- (ب) سد الثغرات في المعلومات عن فعالية إدارة المناطق المحمية؛
- (ج) سد الثغرات في المعلومات عن نواتج التنوع البيولوجي للمناطق المحمية من خلال جمع البيانات عن اتجاهات عشائر الأنواع بمرور الوقت داخل المناطق المحمية وخارجها؛
- (د) تحسين المعلومات عن تدابير الحفظ الأخرى المعتمدة على المنطقة؛
- (هـ) التقييم الأكثر تفصيلاً ومنهجية للجوانب الاجتماعية والخاصة بالحوكمة في إدارة المناطق المحمية؛
- (و) النهوض بخرائط نطاق الأنواع لتجسيد مناطق الشغل الفعلية في نطاقات الأنواع؛
- (ز) الإدارة الفعالة للمناطق المحمية في المحيطات المفتوحة ومناطق البحار العميقة وداخل الولاية الوطنية وخارجها.

القيود على القيام بهذه التعزيزات

27. ثمة عدد من المسائل التي تحد من قدرتنا على معالجة القضايا المحددة أعلاه. ويشمل ذلك:

- (أ) نقص الموارد اللازمة لتقييم ورصد فعالية إدارة المناطق المحمية؛
- (ب) نقص البيانات عن حجم ومدى المناطق المحفوظة للمجتمعات الأصلية والمحلية فضلاً عن المعلومات العامة عن هذه المناطق بما في ذلك حالتها ونوع إدارتها ومعلومات الموائم والمؤشرات وغير ذلك؛
- (ج) نقص البيانات عن حجم ومدى محتجزات القطاع الخاص؛
- (د) الاعتبارات القانونية بشأن حالة الأراضي التي تعتبر مناطق محفوفة للمجتمع المحلي؛
- (هـ) نقص البيانات عن اتجاهات عشائر الأنواع بمرور الوقت داخل المناطق المحمية وخارجها ونقص الموارد اللازمة لتنقيح هذه البيانات؛
- (و) عدم توافر الاتفاق على عمليات تقييم الأطراف الأخرى لفعالية تدابير الحفظ المعتمدة على المناطق
- (ز) نقص الوصول إلى الإنترنت/البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات اللازمة للحصول على المعلومات عن الأنواع والنظم الإيكولوجية والأخطار على مستوى المناطق المحمية والمستوى الإقليمي اللازم للحفظ المعتمد على العلم؛
- (ح) تبعثر البيانات القائمة، والوصول المقيد لها وضعف التشغيل المشترك لهذه البيانات؛
- (ط) عدم توافر نظم تبادل المعلومات ثنائية الاتجاه لضمان الاتصال بين مدراء المتنزهات وصانعي القرارات؛
- (ي) نقص المؤشرات عن الضغوط التي تتعرض لها المناطق المحمية؛
- (ك) انعدام الرؤية الإقليمية بشأن المناطق المحمية؛
- (ل) نقص الموارد اللازمة لرسم خرائط مناطق شغل الأنواع بالإضافة إلى مدى نطاقها
- (م) عدم توافر المواقع المتمثلة بصورة مباشرة وغير الخاضعة للحماية لقياس فعالية تدابير الحماية
- (ن) نقص المساعدات التقنية مثل للإدارة عن بعد للمناطق المحمية التي تدار بفعالية في المناطق الاقتصادية الخاصة.

4-11 تقييم تأثيرات أنواع التدابير المتخذة وفقاً لأحكام الاتفاقية

28. ينظر إلى المناطق المحمية عموماً بأنها الأداة الرئيسية لحفظ التنوع البيولوجي. ولذا وضعت جهود واستثمارات ضخمة لإنشاء و/أو تعزيز شبكات المناطق المحمية الممثلة إيكولوجياً وحسنة الترابط، وإدارتها بفعالية ومساواة، وإدراجها في المناظر الطبيعية والمناظر البحرية الأوسع نطاقاً. وقد أعد أكثر من 50 في المائة (108 من 192) طرفاً من الأطراف القطرية خطط عمل لتنفيذ برنامج العمل المعني

بالمناطق المحمية. وقد أسهم برنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لليونسكو، واتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، واتفاقية التراث العالمي فضلا عن البرامج الإقليمية للمناطق المحمية إسهاما كبيرا في الترويج للإدارة الفعالة من أجل تعظيم نتائج الحفظ.

29. ومع ذلك فإن، ربط التدابير المتخذة استجابة للهدف 11 أو وفقا له بنتائج التنوع البيولوجي مسألة مليئة بالتحديات. وجد المنتدى العالمي للغابات، في تقرير عن المناطق المحمية الحرجية أن العناصر المكونة الرئيسية لتحقيق النواتج المفيدة لحفظ التنوع البيولوجي تشمل توافر وتنفيذ برنامج للرصد والتقييم مما يضمن الإدارة التكيفية والقدرة والسبل لإدارة النظم الأيكولوجية الحرجية والأنواع والقيم الثقافية الخاصة بها والعدد الكافي من الموظفين، وامتلاك وثائق واضحة عن التشريعات القانونية، وعلاوة على ذلك، قد تفيد عمليات تقييم فعالية التدابير من عمليات التقييم العلمية المستقلة عن حالة التنوع البيولوجي في المناطق المحمية.

30. كما تتوافر المعلومات عن نواتج التنوع البيولوجي، جزئيا في عمليات تقييم فعالية الإدارة إلا أنها سوف تستنير بشكل أفضل بالعمل الذي اضطلع بها فريق المهام المشترك من اللجنة العالمية المعنية بالمناطق المحمية التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ومركز دعم العلوم بشأن التنوع البيولوجي والمناطق المحمية.

5-11 استنتاجات من الأقسام السابقة للتمكين من تحديد ووضع أولويات الاحتياجات العلمية والتقنية المتصلة بتنفيذ الهدف 11

مدى ملاءمة الإرشادات والأدوات في دعم التنفيذ على الصعيد الوطني

31. يوفر برنامج العمل المعني بالمناطق المحمية إرشادات بشأن العناصر المعالجة في الهدف، وقد أسهم الكثير من المنظمات في العدد الكبير من الأدوات التي تغطي معظم جوانب الهدف فضلا عن تقديم الدعم لتنفيذ الهدف على المستوى الوطني أو الإقليمي/ ودون الإقليمي). ويتعين توفير إرشادات وأدوات أخرى لإدارة المناطق البحرية في المحيطات المفتوحة ومناطق أعالي البحار داخل الولاية الوطنية وفيما يتجاوزها، ولتوفير الحماية الفعالة للنظم الأيكولوجية للمياه الداخلية، ولتصميم إدارة نظم المناطق المحمية في ظل تغير المناخ.

مدى ملاءمة البيانات والمعلومات لرصد التقدم المحرز على مستويات مختلفة

32. المعلومات المتعلقة بتغطية المناطق المحمية، والمتعلقة بالتمثيل الأيكولوجي جيدة وإن كانت هناك بعض الثغرات على الصعيد العالمي. وأخذت المعلومات عن فعالية الإدارة والمساواة تتوافر باطراد حيث تمت تغطية أكثر من ربع المناطق المحمية. أما المعلومات المتعلقة بالموصلية فهي معقدة حيث أنها تتباين بحسب الأنواع. وقد تكون المعلومات عن تدابير الحفظ الفعالة الأخرى المعتمدة على المناطق متوافرة على المستوى الوطني، ويجري الإبلاغ عنها بالتدرج عن المستوى العالمي. كذلك فإن المعلومات عن دمج المناطق المحمية في المناظر الطبيعية والمناظر البحرية الأوسع نطاقا محدودة. فلم يتم رسم أي خرائط عالمية لدى النظم الأيكولوجية للأراضي الرطبة. ولن يمكن بدون هذه الخرائط ضمان التمثيل الكافي للمناطق المحمية في المياه الداخلية.

فعالية الإجراءات المتخذة

33. لقد زادت تغطية المناطق المحمية، وتجاوز الكثير من البلدان الهدف العددي الشامل عن الأراضي أو المياه الداخلية. ويسند اهتمام متزايد للخصائص النوعية للمناطق المحمية: وثمة حاجة إلى تعزيز تمثيلية نظم المناطق المحمية فضلا عن موصلتها ودمجها في المناظر الطبيعية والمناظر البحرية الأوسع نطاقا. وإلى ضمان إدراج المناطق الرئيسية للتنوع البيولوجي. كما أن ثمة حاجة إلى تعزيز فعالية الإدارة ومساواتها وثمة حاجة إلى توسيع تغطية المناطق المحمية في المحيطات المفتوحة ومناطق أعالي البحار داخل الولاية الوطنية وفيما يتجاوزها.

ملخص الاستنتاجات

34. في حين أن بالإمكان إجراء تحسينات علمية وتقنية في الكثير من المجالات، يبدو أن هذه القضايا لا تعوق تحقيق الهدف. فالواقع أن القيود هي على القدرات والموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمناطق المحمية، والتمثيل الكافي للمناطق المحمية في المياه الداخلية والتوجيهات السياساتية بشأن إدارة المناطق المحمية فيما يتجاوز الولاية الوطنية.

الهدف 12: بحلول عام 2020 يكون قد تم منع انقراض الأنواع المعرضة للمعرفة، ويكون قد تحسّن واستدامة حالة حفظها وخاصة تلك التي في أشد حالات الانخفاض

1-12 عناصر الهدف 12

35. على الرغم من أن بعض حالات الانقراض تنشأ عن العمليات الطبيعية، فإن الأعمال البشرية أدت إلى إحداث زيادة كبيرة في معدلات الانقراض الحالية. وتتطلب عملية خفض أخطار حالات الانقراض البشرية التأثير اتخاذ إجراءات لمعالجة دوافع التغيير المباشرة وغير المباشرة (أنظر أهداف إيتشي للتنوع البيولوجي تحت الغابيتين ألف وباء من الخطة الإستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020) وقد تكون في شكل عمليات طويلة الأجل. غير أنه يمكن في كثير من الحالات تلافى حالات الانقراض الوشيكة لأنواع المهدة

المعروفة بفضل حماية الموائل الهامة أو بوسائل أخرى لمعالجة الأسباب المباشرة المحددة للانخفاض. ويتعلق الهدف 12 على وجه التحديد بالأنواع المهددة المعروفة ويتكون من عنصرين:

(أ) منع الانقراض: فممنع حدوث المزيد من حالات الانقراض يعني أن تلك الأنواع المعرضة للانقراض في الوقت الحاضر، لا تنتقل إلى حالة أسوأ من الخطر،⁶ أو أنها أصبحت حتى في حالة انقراض؛

(ب) تحسين حالة الحفظ الخاصة بالأنواع المعرضة للانقراض، ويعني تحسين حالة الحفظ تزايد عشائر أحد الأنواع إلى الحد الذي تنتقل فيه إلى حالة خطر منخفضة.

36. وتضطلع الاتفاقية المعنية بالتجارة الدولية بأنواع النباتات والحيوانات البرية المعرضة للانقراض، والاتفاقية المعنية بصون الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية بدور محوري في تعزيز الإجراءات صوب تحقيق هذا الهدف مثلما الحال بالنسبة لعدد من العمليات الدولية الأخرى وغير ذلك من الاتفاقات المتعددة الأطراف التي تركز على الأنواع بما في ذلك على المستوى الإقليمي.

2-12 الأدوات والمنهجيات القائمة للدعم السياسي ومدى ملاءمتها وأثرها والعقبات التي تعترض اعتمادها والثغرات

أدوات ومنهجيات الدعم السياسي للمساعدة في تحقيق الهدف 12 من أهداف إيتشي للتنوع البيولوجي

37. يتعلق الهدف 12 بمنع انقراض الأنواع المهددة المعروفة. وعلى ذلك فإن هذا الهدف واسع نسبياً فيما يتعلق بنطاقه نظراً إلى أن الأنواع المهددة وحالات الانقراض يمكن أن تقع في جميع أنواع النظم البيولوجية وقد تحدث نتيجة لضغوط مختلفة. فإن بالإمكان اتخاذ العديد من أنواع الإجراءات لتنفيذ هذا الهدف وأن تتضمن كلا من إجراءات الحفظ المباشرة وغير المباشرة. وسوف تتوقف الإجراءات التي تناسب على نحو أفضل بدرجة كبيرة على الأنواع المعنية، وأسباب تدهورها، وسجل حياتها وخصائصها فضلاً عن الظروف الوطنية السائدة. فإن هناك العديد من أدوات ومنهجيات الدعم السياسي وثيقة الصلة بهذا الهدف. وعموماً يمكن تقسيم الأدوات ذات الصلة بهذا الهدف إلى ثلاث فئات: تلك المتعلقة بتحديد وتوثيق الأنواع المهددة، والأدوات التي تصف الاستراتيجيات اللازمة لتجنب الانقراض أو تحسين حالة حفظ الأنواع، والأدوات التي تدعم إعادة إدخال أو إعادة تكوين الأنواع التي أصبحت مستأصلة أو تعرضت للانقراض في البراري.

38. ويوفر العديد من برامج العمل المواضيعية والقضايا الشاملة بموجب الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي أطراً يمكن أن تستخدم في المساعدة في تحقيق الهدف 12. وخاصة برنامج العمل المعني بالمناطق المحمية، والإستراتيجية العالمية لحفظ النباتات ومبادرة التصنيف العالمية. وتتضمن إرشادات الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ذات الصلة نهج النظم البيولوجية والمبادئ التوجيهية بشأن الأنواع الغريبة الغازية وقاعدة بيانات التكيف مع آثار تغير المناخ.

39. وفيما يتعلق بتحديد الأنواع المعرضة لخطر الانقراض فإن لدى الكثير من البلدان أدوات أو عمليات وطنية لهذه الأغراض. فعلى سبيل المثال فإن الكثير من البلدان لديه تشريعات خاصة بالأنواع المعرضة للخطر، ولدى عدد من الأطراف عمليات وطنية للقائمة الحمراء. وعلى المستوى العالمي، توفر السلسلة التقنية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي رقم 22 مبادئ توجيهية للتقييم البيولوجي السريع بشأن التنوع البيولوجي في المياه الداخلية والمناطق الساحلية والبحرية في حين توفر الإستراتيجية العالمية لحفظ النباتات ومبادرة التصنيف العالمية إرشادات ذات صلة أيضاً، وعلاوة على ذلك، وضع عدد من المنظمات غير الحكومية والحكومية الدولية أدوات لتحديد و/أو توثيق الأنواع المعرضة للانقراض. ويشمل ذلك وإن لم يقتصر عليها، العديد من الأدوات ذات الصلة بالقائمة الحمراء للأنواع المعرضة للانقراض لدى الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومجال البيانات في منظمة حياة الطيور، وبرنامج التقييم السريع لمنظمة الحفظ الدولية فضلاً عن العديد من الأدوات التي وصفتها اتفاقية الأنواع المهاجرة واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض.

40. وهناك العديد من الأدوات التي تعالج الضغوط الرئيسية التي يتعرض لها التنوع البيولوجي ذات الصلة بالغائتين باء (الحد من الضغوط المباشرة على التنوع البيولوجي والترويج للاستخدام المستدام)، وجيم (تحسين حالة التنوع البيولوجي من خلال حماية النظم البيولوجية، والأنواع والتنوع الجيني). وتتناول الوثائق التي تعالج هذه الأهداف الإستراتيجية أمثلة على هذه الأدوات.

41. وتوفر عمليات تقييم القائمة الحمراء مصدراً مفيداً لتحديد الأخطار الرئيسية التي تواجه أنواع معينة. وحيثما يشكل تغيير الموئل خطراً رئيسياً، يعتبر حماية الموائل من خلال المناطق المحمية نهجاً هاماً إزاء تلافى الانقراض وتوفر الخرائط التي أعدها تحالف القضاء على الانقراض أداة مفيدة في هذا المجال.

42. لذلك فإن الأدوات الرامية إلى دعم برامج انتعاش الأنواع وحفظها ذات صلة بهذا الهدف. ولم يتم وضع برنامج عمل محدد من هذا النوع بصورة مباشرة في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلا أنه جرى وضع عدد من الأدوات بموجب الاتفاقية وبواسطة منظمات آخر فعلى سبيل المثال، وضعت الاتفاقية المعنية بالأنواع المهاجرة مبادئ توجيهية بشأن إعداد خطط عمل وطنية لنوع واحد من أنواع طيور الماء المهاجرة. وتستند القواعد التجارية للاتفاقية المعنية بالتجارة الدولية بأنواع المعرضة للانقراض من الحيوانات والنباتات البرية المهاجرة إلى تقديرات المخاطر (نتائج غير محددة) لاحتمالات الانخفاض أو الانقراض للأنواع والناشئة عن الحصاد والتجارة

⁶ تشير الإشارات إلى حالة الحفظ في هذا القسم إلى القائمة الحمراء لفئات والمعايير لدى الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والقائمة الحمراء الخاصة بالأنواع المعرضة للانقراض لدى الاتحاد هي أشمل مصدر للمعلومات وأكثره استخداماً بشأن مخاطر الانقراض العالمية للأنواع.

الدولية، وفيما يتعلق بإعادة دخول الأنواع التي كانت قد تعرضت للانقراض، وضع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة مبادئ توجيهية لعمليات إعادة الدخول وغير ذلك من التنقلات لأغراض الحفظ.

تطبيق أدوات ومنهجيات الدعم السياساتي القائمة

43. يتوقف مستوى استخدام الأدوات التي وضعت على عدد من العوامل من بينها سجل حياة الأنواع المعنية وخصائصها، وأسباب الانخفاض، والظروف الوطنية السائدة ونظرا إلى هذا النطاق من العوامل، فإن من الصعب تحديد المستوى الشامل لاستخدام الأدوات ذات الصلة بهذا الهدف. ويوجد العديد من دراسات الحالة والأمثلة تحسنت فيها حالة حفظ الأنواع التي كانت على شفا الانقراض نتيجة للتدخلات من مختلف الأنواع، وأصبح من الواضح أنه بدون هذه التدخلات، كانت حالة التنوع البيولوجي قد ساءت عما هي عليه الآن، غير أن من غير الواضح الدرجة التي استخدمت فيها مختلف الأدوات ذات الصلة بهذا الهدف في هذه الأنشطة. ونظرا إلى الطابع العريض والعام لأدوات ومنهجيات الدعم السياساتي، والأطر التي وضعت في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، قد تكون تلك الموارد التي وضعتها منظمات أكثر تركيزا على الأنواع قد استخدمت في إجراءات حفظ لأنواع معينة على نطاق أوسع من تلك التي وضعت في إطار الاتفاقية.

العقبات التي تعترض استخدام أدوات ومنهجيات الدعم السياساتي القائمة

44. كما هو الحال بالنسبة للأهداف الأخرى، قد يكون ضعف المعارف بالأدوات القائمة والموارد المحدودة التي تستخدم في تطبيقها وخاصة على المستوى المحلي، العقبات الرئيسية التي تعترض استخدام الأدوات ذات الصلة بهذا الهدف. وعلاوة على ذلك ليس لدى بعض البلدان تشريعات خاصة بالأنواع المعرضة للانقراض، كما أن الأنواع المعرضة للانقراض في جميع مناطق العالم ليست كلها معروفة.

الثغرات في أدوات ومنهجيات الدعم السياساتي

45. هناك عدد من الثغرات في أدوات ومنهجيات الدعم السياساتي تتعلق بهذا الهدف. وتشتمل الأمثلة على هذه الثغرات الخاصة إلى تنسيق نهج إدارة الأنواع، والحاجة إلى النهوض بمعالجة ضغوط الانقراض المرتبطة بالصيد والتجارة غير القانونية، والحاجة إلى وضع منهجيات لتقييم تلك الأنواع التي لا تظهر في الوقت الحاضر في القوائم الحمراء مثل الفطريات واللافقريات واستخدام هذه المعلومات بعد ذلك في وضع خطط الانتعاش. وعلاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى أدوات لجمع المعلومات عن حالة المخاطر التي تتعرض لها الأنواع على مستوى العشائر.

3-12 مدى ملاءمة المشاهدات ونظم البيانات لرصد خصائص التنوع البيولوجي التي تمت معالجتها في الهدف 11 من أهداف إيتشي للتنوع البيولوجي، واستخدام مؤشرات للهدف وأعدادها

القدرة على تقييم/قياس حالة التقدم نحو بلوغ الهدف على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية

46. حددت المؤشرات التشغيلية التالية في مرفق المقرر 3/11:

- (أ) الاتجاهات في مخاطر انقراض الأنواع؛
- (ب) الاتجاهات في وفرة الأنواع المختارة؛
- (ج) الاتجاهات في توزيع الأنواع المختارة.

47. وتوفر هذه المؤشرات معلومات دائرة عن مخاطر الانقراض واتجاهات العشائر على الصعيد العالمي وللأقاليم البيوجغرافية والبيومات الرئيسية. ويجري بالتدرج سد الثغرات في التغطية التصنيفية أو الجغرافية بما في ذلك من خلال تحليل العينات الفرعية التمثيلية إحصائيا.

48. ويمكن حساب الأرقام الدليلية للقائمة الحمراء الوطنية سواء من خلال إضاض هذه الأرقام الدليلية العالمية أو عن طريق التقييم المتكرر لمخاطر الانقراض على المستوى الوطني. ويجري في الوقت الحاضر إعداد أمثلة على النهجين للنشر أو أنها قد نشرت بالفعل. وقد قام الكثير من البلدان بجمع القوائم الحمراء الوطنية التي تشكل الأساس للنهج اللاحق (أنظر www.nationalredlist.org) إلا أنه لم يفعل سوى عدد قليل حتى الآن ذلك مرتين أو أكثر باستخدام طرائق متساوقة. ومع تزايد عمل هذه البلدان ذلك، ستوفر المزيد من الأرقام الدليلية للقوائم الحمراء الوطنية.

49. وقد سجل عدد 515 من القوائم الحمراء الوطنية لمختلف التصنيفات. وتأتي هذه القوائم من 122 بلدا، يتوافر 43 منها بطريقة إلكترونية (أنظر <http://www.nationalredlist.org/>). وهناك قدر من عدم الاتساق في تطبيق فئات ومعايير القوائم الحمراء بالنسبة لبعض المجموعات التصنيفية على المستوى الوطني. وقد حسبت الأرقام الدليلية للقوائم الحمراء الوطنية لكل من استراليا والدنمارك وفنلندا وباراغواي والسويد وفنزويلا.

50. وتتوافر الكثير من المؤشرات عن الاتجاهات في وفرة وتوزيع الأنواع المختارة وخاصة بالنسبة لأنواع الفقريات. وتتوافر عموما بيانات جيدة عن الطيور. ويوفر الرقم الدليلي للكوكب الحي مؤشرا مرجحا لاتجاهات العشائر.

51. وعلى ذلك فإن المؤشرات تمكن من وضع أساس متين للبيانات عن التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف 12 على مختلف المستويات بما في ذلك المؤشرات عن الضغوط والاستجابات، وإن كان في الإمكان زيادة التغطية التصنيفية والجغرافية.

المجالات التي سيؤدي فيها الرصد المعزز/ البيانات الأفضل المشاهدات الإضافية إلى اختلاف كبير في قدرتنا على رصد التقدم المحرز من أجل إرشاد الأعمال المناسبة/ المستهدفة

52. يتعين إجراء عمليات التقييم لحالة الحفظ لتصنيفات إضافية (أي الحالة غير المؤكدة أو غير المعروفة في الوقت الحاضر)، أو إعادة تقييمها، وربما تشكل النباتات والمفصليات أكبر وأهم التحديات. كما يتعين إجراء الاختبارات والمعايرة والاستخدام فيما يتعلق بالنهج السريعة لتقييم حالة المحافظة لاستكمال عمليات تقييم القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والتمكين من إجراء تدابير الحفظ الموجهة خلال انتظار عمليات التقييم الأكثر دقة. وقد تسند الأولويات في جمع المعلومات إلى المجموعات الوظيفية الرئيسية (مثل الملقحات) والمجموعات ذات الأهمية الاجتماعية الاقتصادية (مثل الأنواع المستخدمة في لحوم الطرائد، والأصناف التي تتعرض للتهديد بفعل التجارة والأقارب البرية للمحاصيل) فضلا عن الأنواع البحرية.

القيود على القيام بهذه التعزيزات

53. تتسم القدرة على تعزيز الرصد بالمحدودية نتيجة لنقص الموارد اللازمة لإجراء عمليات تقييم الخبراء (وخاصة بطريقة سريعة)، وانعدام الفهم والاعتراف بنهج التقييم السريعة، ونقص التأكد بأن الموارد سوف تمكن من إجراء عمليات التقييم السريعة. وهناك في كثير من الأحيان نقص في التأكد التصنيفي، ونقص في المعلومات العلمية الكافية بشأن طرائق الرصد وبشأن صلة النتائج المتحصلة بثبات العشرات.

4-12 تقييم تأثيرات أنواع التدابير المتخذة وفقا لأحكام الاتفاقية

54. تمثل تدابير منع انقراض الأنواع المهددة عموما الحلقة الأخيرة في سلسلة التدابير التي تهدف إلى تجنب انتقال الأنواع إلى الفئات المعرضة للخطر أو المعرضة لخطر جسيم. وعند هذه النقطة، تهدف التدابير إلى حفظ الموائل التي توجد بها الأنواع (مثل تعيين مواقع التحالف من أجل القضاء على الانقراض)⁷ و/أو توفير الاستقرار للعشائر من خلال تدابير هامة (مثل من خلال خفض الأخطار الرئيسية، وبرامج التربية، وتدابير الحفظ خارج المواقع الطبيعية). وعموما تفعيل التدابير التي تمنع الأنواع من الوقوع في هذه الفئات ("التدابير التمهيديّة") ويمكن أن يتضمن ذلك تعيين المناطق المحمية، وإنشاء ممرات وغير ذلك من الوسائل للربط بين الموائل وحماية مناطق التكاثر وغير ذلك من الوسائل التي تكفل توافر حجم كاف من الموائل ذات النوعية الملائمة للأنواع فضلا عن الرصد والمراقبة (مثل الشراكة المعنية ببقاء القرود العليا،⁸ ورصد عمليات قتل الفيلة بصورة غير قانونية⁹)، ومراقبة الأنواع المتداولة في التجارة (الاتفاقية المعنية بالتجارة غير القانونية في أنواع الحيوانات والنبات البرية، وتحليل السجلات التجارية للنباتات والحيوانات البرية المتداولة في التجارة¹⁰) أو التدابير البيئية الزراعية (مثل قيود الحصاد للحفاظ على البساتين الأرضية). ويمكن أن تتضمن التدابير المباشرة للحد من الضغوط التي تتعرض لها العشرات خفض الاستغلال إلى المستويات المستدامة والمراقبة على العوامل المؤثرة (مثل المرافق والأنواع الغازية والتلوث)

55. وأبلغ هوفمان وآخرون (2010)¹¹ أن خمس ما يزيد على 25,000 نوع من الثدييات والطيور والحيوانات البرمائية معرضة للانقراض (أي أنها ضعيفة أو مهددة بالانقراض أو مهددة بالانقراض بصورة حرجة)، وأن نحو 50 منها في المتوسط ينتقل إلى فئة قريبة من الانقراض. ويبين ما أجروه من تحليل أن معدل التدهور كان يمكن أن يصبح أسوأ بمقدار الخمس (أي 60 بدلا من 50 من الأنواع التي تسقط إحدى الفئات) في عدم توافر تدابير الحفظ. وخلص هؤلاء المؤلفون إلى أن جهود الحفظ الحالية مازالت غير كافية للقضاء على الدوافع الرئيسية لفقدان التنوع البيولوجي المرتبطة بالتوسع الزراعي، وقطع الأشجار، والإفراط في الاستغلال، والأنواع الغريبة الغازية.

56. وتزداد تحديات فعالية تدابير حفظ الأنواع حيثما يشمل ذلك دوافع متعددة (مثل الجهود التي تبذل لتعزيز مقاومة الشعاب المرجانية في بيئة تدمر المحيطات وارتفاع درجات حرارة سطح البحار التي تتأثر بفعل الترسيب والتلوث من مصادر برية فضلا عن طرائق الصيد غير المستدامة).

5-12 استنتاجات من الأقسام السابقة للتمكين من تحديد ووضع أولويات الاحتياجات العلمية والتقنية المتصلة بتنفيذ الهدف 11

مدى ملائمة الإرشادات والأدوات في دعم التنفيذ على الصعيد الوطني

57. تتوافر طائفة من الإرشادات ذات صلة بهذا الهدف، مع قيام الكثير من المنظمات بوضع طائفة من الأدوات لمنع الانقراض. وعلاوة على ذلك، فإن مختلف برامج العمل في إطار الاتفاقية توفر أطرا للحد من الدوافع الرئيسية لتدهور الأنواع. ونتيجة لذلك، فإن معظم القضايا التي يعالجها هذا الهدف تغطيها أدوات وإرشادات متوافرة.

⁷ <http://www.zeroextinction.org/>.

⁸ الشراكة من أجل بقاء القرود العليا، <http://www.un-grasp.org/>.

⁹ رصد القتل غير القانوني للفيلة، <http://www.cites.org/eng/prog/mike/>.

¹⁰ <http://www.traffic.org/>.

¹¹ <http://210.75.237.14/bitstream/351003/19199/1/2010e0012h.pdf>.

مدى ملائمة البيانات والمعلومات لرصد التقدم المحرز على مستويات مختلفة

58. تعتبر المعلومات الخاصة بالأنواع المعرضة للانقراض جيدة نسبياً فيما يتعلق بتلك الأنواع التي تم تقييمها. وبالنسبة لمعظم الأنواع المعرضة للانقراض، أصبحت الأسباب الرئيسية للتدهور معروفة. غير أن المعلومات محدودة بالنسبة لبعض المجموعات التصنيفية (مثل المفصليات وأنواع أعالي البحار وغير ذلك). ويبين التحليل الوارد في القسم السابق الحاجة إلى تعزيز التغطية التصنيفية والجغرافية، وإلى النهج السريعة لتقييم حالة حفظ الأنواع. غير أنه نظراً لأن تركيز هذا الهدف ينصب على الأنواع المهددة المعروفة، ينبغي أن لا تتعوق هذه الثغرات، وإن كانت مهمة، التقدم صوب تحقيق الهدف.

فاعلية الإجراءات المتخذة

59. حيثما اتخذت إجراءات الحفظ، كان لها تأثيرات إيجابية في كثير من الأحيان على حالة الأنواع المستهدفة. غير أن حالة حفظ عدد كبير من الأنواع، رغم هذه الإجراءات، أخذت في التدهور، وبتزايد عدد الأنواع المدربة في القائمة الحمراء سنوياً. ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى أن الإجراءات التي اتخذت كانت صغيرة الحجم نسبياً بالمقارنة بحجم المشكلة وأن الجهود اللازمة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء تدهور التنوع البيولوجي كانت محدودة حتى الآن على المستوى العالمي.

ملخص الاستنتاجات

60. في حين أن هناك مجالاً واضحاً لإدخال تحسينات علمية وتقنية في كثير من المجالات، فإن الأدوات المتوافرة، والمعارف الجارية ليست العوامل المحددة الرئيسية لتحسين واستدامة حالة حفظ الأنواع، وتجنب الانقراض. بالواقع أن القيود تتعلق بالقدرة والموارد المالية اللازمة لتنفيذ الإجراءات الفعالة لتحديد وخفض الضغوط المباشرة وغير المباشرة على الأنواع المتأثرة، ولإعداد وتنفيذ خطط الانتعاش ولرصد التقدم.

الهدف 13: بحلول عام 2020، يتم الحفاظ على التنوع الجيني للنباتات المزروعة وحيوانات المزارع والحيوانات الأليفة، والتنوع الجيني للأقارب البرية بما في ذلك الأنواع الأخرى ذات القيمة الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن القيمة الثقافية، ووضع وتنفيذ استراتيجيات لتقليل التآكل الجيني وصون تنوعها الجيني

1-13 عناصر الهدف 13

61. الهدف 13 هو الهدف الوحيد من أهداف إينشي للتنوع البيولوجي الذي يطبق على هذا المستوى الجيني، وإن كانت مسألة الاحتفاظ بالعشائر السليمة (أي المجموعات الجينية) ذات صلة أيضاً بالهدف 12 فالتنوع الجيني يتعلق بصورة خاصة بالأغذية والزراعة، ويقدم صلات قوية بين هذا الهدف والسياق الاجتماعي الهام للأمن الغذائي والتغذوي، وصحة البشر. ولذا لا غرابة في أن معظم البيانات والأدوات والسياسات والإرشادات تقع في مجال الموارد الجينية للأغذية والزراعة (بما في ذلك الموارد الجينية للغابات)، وسوف يعتمد التقدم صوب تحقيق هذا الهدف اعتماداً كبيراً على الشركاء في مجال الأغذية والزراعة.

62. والتنوع الجيني للنباتات المزروعة وحيوانات المزارع والمستأنسة والأقارب البرية أخذ في التدهور مثلما الحال بالنسبة للتنوع الجيني لبعض الأنواع الأخرى ذات القيمة الاجتماعية الاقتصادية والثقافية. ويتعين الحفاظ على التنوع الجيني المتبقي، ووضع استراتيجيات وتنفيذها للتقليل إلى أدنى حد من التآكل الحالي للتنوع الجيني وخاصة وأنه يوفر خيارات لزيادة مقاومة النظم الزراعية وللتكيف مع الظروف المتغيرة (بما في ذلك تزايد تأثيرات تغير المناخ).

63. ويتمثل الغرض الشامل لهذا الهدف في المحافظة على التنوع الجيني وحمايته من خلال وضع وتطبيق استراتيجيات تتيح استدامة الجينات المختلفة لأحد الأنواع. وسوف يشمل ذلك كلا من إجراءات الحفظ داخل المواقع الطبيعية وخارجها. وتتضمن مجموعات الجينات المعنية تلك المحتفظ بها داخل نظم الزراعة فضلاً عن أقاربها البرية. ويحتفظ بالكثير من التنوع الجيني داخل نظم الزراعة ولاسيما في الزراعة الصغيرة النطاق وبواسطة المجتمعات المحلية. ولذا فإن المحافظة على المعارف المحلية والتقليدية المرتبطة بالتنوع الجيني تكتسي أهمية للمحافظة على التنوع، وعلى وجه الخصوص، تمكين التنوع من النمو والتكيف مع تطور نظم الزراعة. ولهذه الأسباب، هناك صلات قوية بالهدف 18، وحيثما يمكن، يفضل الحفظ داخل المواقع الطبيعية عن تدابير الحفظ خارجها. وتتعرض الأنواع ذات العشائر الصغيرة (المجموعات الجينية) أو المعزولة جغرافياً، والعشائر المركزة على وجه الخصوص لمخاطر التآكل الجيني.

64. وعلاوة على ذلك، يتعلق هذا الهدف بالتنوع الجيني لثلاث فئات مختلفة دون أن يستبعد بعضها الآخر:

(أ) النباتات المزروعة وحيوانات المزارع والمستأنسة والأنواع وسلالاتها وأصنافها التي جرى استئناسها وانتخابها من جانب المجتمعات البشرية للحصول على سلالات معينة؛

(ب) الأقارب البرية: عشائر التصنيفات المزروعة أو المستأنسة التي تظل على قيد الحياة في البراري أو التي توجد في موائل مزروعة (إلا أنها ليست مزروعة بالضرورة). وهذه العشائر جزء من مجموعة جينات متوافرة، وتمثل في كثير من الأحيان مصادر محتملة هامة للمادة الجينية التي يمكن استخدامها في استنباط سلالات أو أصناف جديدة. وتوجد بصفة عامة أقارب برية للمحاصيل أكثر منها للأقارب البرية للحيوانات. (بالنظر إلى أن الكثير منها تعرض للفقان)، وإن كان هناك استثناءاً يتمثل في السلالات المائية حيث مازال يوجد الكثير من التنوع الجيني في العشائر البرية

(ج) الأنواع الأخرى القيمة من الناحية الاجتماعية الاقتصادية والنواحي الثقافية، فالتنوع الجيني لهذه الأنواع ليس مزروعاً أو مستأنساً بالضرورة إلا أنه قيد الاستخدام لأسباب اجتماعية اقتصادية وثقافية، ومن ثم يكتسي أهمية لرفاهة البشر. وتشمل هذه الأنواع على سبيل المثال الكثير من الأنواع السمكية، والأنواع المستخدمة لأغراض لحوم الطرائد، والأنواع المستخدمة في الأدوية التقليدية، والأصناف المقدسة، ونباتات الطعام البرية، والمنتجات الحرجية غير الخشبية وبعض نباتات الزينة.

2-13 الأدوات والمنهجيات القائمة للدعم السياساتي، ومدى ملاءمتها وأثرها والعقبات التي تعترض اعتمادها والثغرات

أدوات ومنهجيات الدعم السياساتي للمساعدة في تحقيق الهدف 13 من أهداف إيتشي للتنوع البيولوجي

65. يعتبر برنامج العمل المعنى بالتنوع البيولوجي الزراعي والإستراتيجية العالمية لحفظ النباتات في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، أطراً هامة لوضع السياسات لدعم هذا الهدف. وعلاوة على ذلك، فإن خطط العمل العالمية للموارد الجينية النباتية والحيوانية والحرجية للأغذية والزراعة التي وضعتها واعتمدها هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تشكل أطراً وثيقة الصلة لدعم هذا الهدف. وتتوافر أدوات لرصد تنفيذ خطط العمل العالمية، وتقدم التقارير لهذه الهيئة بما في ذلك بشأن التنفيذ على المستوى الوطني.¹² كما توفر المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة توجيهات وثيقة الصلة في مادتيها 5 و6.

66. وقد وضعت طائفة من الإرشادات بواسطة شبكة واسعة بدرجة كبيرة من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية والحكومية الدولية. فعلى سبيل المثال، أعدت اللجنة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية طائفة من مواد التدريب والدعم السياساتي ذات صلة بهذا الهدف، وأعد الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة دليلاً تفسيريًا لتنفيذ المعاهدة الدولية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. كما تتوافر سياسات وطنية ذات صلة وإن كانت هذه السياسات تتباين فيما بين البلدان. وأعد منتدى بحوث التنوع البيولوجي الزراعي إطاراً للحفظ على مستوى المزرعة بالاعتماد على تحليل عدد كبير من الدراسات الميدانية.

تطبيق أدوات ومنهجيات

67. وتبين التقارير عن حالة الموارد الوراثية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة في العالم التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة بالاعتماد على التقارير القطرية وغيرها من المصادر أن الوضع أبعد مايكون عن المثالية وإن كان قد أحرز تقدم في تنفيذ الكثير من الأنشطة ذات الصلة بهذا الهدف. وتحقق تقدم كبير في حفظ المحاصيل خارج مواقعها الطبيعية أي مجموعة البذور من مختلف الأصناف لوضع كتالوجات لها وتخزينها للاستخدام المحتمل في المستقبل. وأنشأ عدد من البلدان أو الولايات دولاً وطنية مصاريف للجينات، واتخذ العديد من المبادرات العالمية لوضع كتالوج للتنوع الجيني النباتي. ومع ذلك، فإن جزءاً كبيراً من التنوع الشامل المتعلق بالأغذية والزراعة، بل وحتى بعض المحاصيل الرئيسية وخاصة الأقارب البرية مازال دون حفظ كاف في مصارف الجينات. وكان التقدم أبطأ في الحفاظ داخل المواقع الطبيعية بما في ذلك من خلال تعزيز أو استنباط أصناف جديدة على مستوى المزرعة. وثمة زيادة في الروابط العامة والخاصة الرامية إلى تنفيذ البرامج أو المشروعات ذات الصلة بحفظ البلازما الجينية في المواقع الطبيعية.

العقبات التي تعترض استخدام أدوات ومنهجيات الدعم السياساتي القائمة

68. تتمثل العقبات الرئيسية التي تعترض استخدام أدوات ومنهجيات الدعم السياساتي ذات الصلة بهذا الهدف في النقص العام في المعلومات في التنوع الجيني وعدم توافر النظم أو المنظمات الوطنية اللازمة لوصفها موضع الاستخدام. غير أن هناك بعض الأمثلة الايجابية على الجهود التي تبذل حالياً لإدراج هذه المعلومات. كما يشكل نقص البيانات عن ثبات عشائر الأقارب البرية الرئيسية عقبة أخرى.

الثغرات في أدوات ومنهجيات الدعم السياساتي

69. نظراً لتوضع التقدم في حفظ الموارد الجينية في المواقع الطبيعية، قد يتطلب الأمر وضع إرشاد آخر بشأن هذه المسألة. وعلى وجه الخصوص فإن وضع أدوات أو طرائق مثل نهج المناظر الطبيعية التي تجمع بين الاهتمام بالتنوع الجيني وحفظ الموائل بما في ذلك

¹² منظمة الأغذية والزراعة، 2013، الحفاظ في المواقع الطبيعية للموارد الوراثية الحيوانية، المبادئ التوجيهية للمنظمة بشأن الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان رقم 14 روما؛

منظمة الأغذية والزراعة، 2012، الحفاظ بالتجميد للموارد الوراثية الحيوانية، المبادئ التوجيهية للإنتاج الحيواني وصحة الحيوان رقم 12 روما؛

منظمة الأغذية والزراعة، 2012، التوسيم الفينولوجي للموارد الوراثية، الحيوانية، المبادئ التوجيهية للإنتاج الحيواني وصحة الحيوان رقم 11 روما؛

منظمة الأغذية والزراعة، 2011، التوسيم الوراثي الجزيئي للموارد الوراثية، الحيوانية، المبادئ التوجيهية للإنتاج الحيواني وصحة الحيوان رقم 9 روما؛

منظمة الأغذية والزراعة، 2011، وضع الإطار المؤسسي لإدارة الموارد الوراثية، الحيوانية، المبادئ التوجيهية للإنتاج الحيواني وصحة الحيوان رقم 6 روما؛

منظمة الأغذية والزراعة، 2011، مسح ورصد الموارد الوراثية، الحيوانية، المبادئ التوجيهية للإنتاج الحيواني وصحة الحيوان رقم 7 روما؛

منظمة الأغذية والزراعة، 2010، استراتيجيات التربية لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد الوراثية، الحيوانية، المبادئ التوجيهية للإنتاج الحيواني وصحة الحيوان رقم 3 روما؛

منظمة الأغذية والزراعة، 2009، إعداد استراتيجيات وخطط عمل وطنية للموارد الوراثية، الحيوانية، المبادئ التوجيهية للإنتاج الحيواني وصحة الحيوان رقم 2 روما؛

روما؛

تلك التي تتخذها المجتمعات الأصلية والمحلية يمكن أن يساعد في تحقيق تقدم صوب هذا الهدف. وينبغي لهذه الأدوات والطرائق أن تركز على الوسائل التي اعتمدها البلدان بالفعل مثل خطط العمل العالمية للموارد الوراثية النباتية والميدانية والعلمية.

70. ويركز معظم أدوات ومنهجيات الدعم السياساتي القائمة على الموارد الجينية للأغذية والزراعة. غير أنه نظراً لأن الهدف 12 يعالج الأصناف الأخرى الهامة من الناحية الاجتماعية الاقتصادية فضلاً عن النواحي الثقافية، قد تنهي حاجة إلى وضع المزيد من الأدوات والمنهجيات لضمان توافر الإرشادات التي تعالج هذه العناصر الخاصة بالهدف إلا أنه ينبغي أن يتم تنسيق هذه العملية مع الجهود الجارية التي تبذلها المؤسسات والمنظمات في هذا الميدان. ويمكن على سبيل المثال وضع الأدوات لدعم حفظ الأقارب البرية في المواقع الطبيعية في المناطق المحمية من خلال تحليل التغطية الحالية للمناطق المحمية وتحديد الثغرات والفرص.

3-13 مدى ملاءمة المشاهدات ونظم البيانات لرصد خصائص التنوع البيولوجي التي تمت معالجتها في الهدف 13 من أهداف إيتشي للتنوع البيولوجي واستخدام مؤشرات للهدف وإعدادها

القدرة على تقييم/قياس حالة التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية
71. حددت المؤشرات التشغيلية التالية في مرفق المقرر 3/11 ألف:

(أ) الاتجاهات في التنوع البيولوجي للنباتات المزروعة وحيوانات المزارع والمستأنسة وأقاربها البرية؛
(ب) الاتجاهات في التنوع الجيني للأنواع المختارة؛

(ج) الاتجاهات في عدد آليات السياسات الفعالة المنفذة للحد من التآكل الجيني وحماية التنوع الجيني المتعلق بالموارد الجينية النباتية والحيوانية.

72. وتحدد منظمة الأغذية والزراعة أو حددت المؤشرات الواردة تحت هذه العناوين وغير ذلك من المؤشرات وخاصة من خلال هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة كما وضعت الهيئة مؤشرات للعملية وما يتصل بها من أهداف لرصد تنفيذ وتأثيرات خطط العمل العالمية¹³ وتتضمن المؤشرات الخاصة بالاتجاهات في التنوع الجيني للحيوانات (الطيور الأرضية المستأنسة والثدييات) عدداً من السلالات المكيفة محلياً، والنسبة من مجموعة العشائر التي خضعت للتكيف المحلي والسلالات الغربية، وعدد السلالات المصنفة على أنها تتعرض لمخاطر وغير معروفة.

73. وتتمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام حفظ التنوع الجيني بفعالية في عدم كفاية المعارف عن مواقع ومدى وتوزيع التنوع وحجم ما يفقد من التنوع المفيد. وما زالت بيانات السلاسل الزمنية تعاني من النقص كالمعتاد وإن كانت قد وضعت الآن آليات، بصفة عامة، لإجراء عمليات إعادة التقييم.

74. وتوجد ثغرات كبيرة في المعارف عن مستوى التنوع الجيني للأنواع البرية الهامة الأخرى من الناحية الاجتماعية الاقتصادية بما في ذلك النباتات الطبية خارج المواقع الطبيعية وفي هذه المواقع فضلاً عن المخزونات السمكية المستأنسة والبرية في كل من المياه العذبة والبحار. ويجري جمع بعض المعلومات عن الموارد الجينية للمحاصيل الشجرية من خلال عملية "حالة الموارد الوراثية الحرجية" التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة.

75. وعلى ذلك يتوافر أساس جيد لتقييم حالة الموارد الجينية لأهم الأنواع وبعض الأنواع الأخرى إلا أنه عموماً لا تتوافر بعد المعلومات عن الاتجاهات وخاصة التنوع الجيني في المواقع الطبيعية.

المجالات التي سيؤدي فيها الرصد المعزز/البيانات الأفضل/المشاهدات الإضافية/المؤشرات الإضافية إلى اختلاف كبير في قدرتنا على رصد التقدم المحرز من أجل إرشاد الأعمال المناسبة/المستهدفة

76. ثمة عدد من المجالات التي يمكن فيها لمزيد من الرصد و/أو الأكثر اتساقاً، ومشاهدات البيانات والمؤشرات أن يعزز قدرتنا على رصد التقدم المحرز صوب تحقيق هذا الهدف. ويشمل ذلك:

(أ) يتعين تعزيز الرصد وتحسين البيانات بشأن الأقارب البرية للمحاصيل وحيوانات المزارع والمستأنسة وغير ذلك من الأنواع ذات الأهمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية؛

(ب) فيما بين مجموعات الأنواع: زيادة الاهتمام بالموارد الجينية المائية وخاصة بالنظر إلى طابع التوسع السريع لتربية الأحياء المائية؛

(ج) الثغرات في البيانات بشأن دور المناطق المحمية في الإسهام في تحقيق الهدف 13؛

(د) إقامة شبكة من المواقع الساخنة لرصد التغييرات في التنوع الجيني؛

القيود على القيام بهذه التعزيزات

77. هناك عدد من المسائل التي تحد من قدرتنا على معالجة القضايا المحددة أعلاه، ويشمل ذلك:

- (أ) نقص الموارد اللازمة لرصد عدد كبير كبير للغاية من الأنواع والعشائر؛
- (ب) نقص القدرة على الأسهم بفعالية في عمليات التقييم التي تسهم في حالة الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة في العالم؛
- (ج) ضعف التوعية بأهمية الأقارب البرية للمحاصيل فضلا عن الأنواع القيمة من الناحيتين الاجتماعية الاقتصادية والثقافية؛
- (د) نقص الآليات التشاركية للتمكين من مشاركة أصحاب المصلحة؛
- (هـ) نقص التثمين الاقتصادي للموارد الجينية؛
- (و) انعدام التنسيق بين الإدارات الحكومية المسؤولة عن البيئة والزراعة والتنمية الريفية.

78. ووفقا لتقرير التقدم المجمع بشأن تنفيذ خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية - 2012 (استنادا الى التقارير المقدمة من 80 بلدا)، فإن العقبات التي تعترض التوسيم والجرد والرصد فيما يتعلق بالموارد الجينية الحيوانية، والتي كثيرا، تشير إليها البلدان، تتمثل في نقص القدرات المالية والتقنية والبشرية. وتشمل العقبات الأخرى التي أشير إليها الحاجة الى تعزيز الوعي من جانب أصحاب المصلحة، والعقبات الجغرافية (أي بعد المائة)، ومحدودية التنسيق فيما بين أصحاب المصلحة، وعدم توافر مجموعات أو روابط أصحاب القطعان، والصعوبات في الحصول على البيانات من المشغلين التجاريين، والثغرات في أطر السياسات والتشريعات والقيود القانونية على الحصول على البيانات، والمشكلات في تعريف المفاهيم مثل السلالات.

4-13 تقييم تأثيرات أنواع التدابير المتخذة وفقا لأحكام الاتفاقية

79. من الصعب وضع تعميم لمدى فعالية برامج الحفظ في المواقع الطبيعية في تحقيق هدف الحفاظ على التنوع الجيني داخل الأنواع المعنية بالنظر الى أن الفعالية تتباين فيما بين القطاعات المختلفة للموارد الجينية. فبالنسبة لأنواع الأشجار الحرجية، يتحقق حفظ الموارد الجينية بالدرجة الأولى من خلال الأنشطة في المواقع الطبيعية، إذ أن مصطلح الحفظ "في المواقع الطبيعية" يستخدم عموما للإشارة الى الحفظ "على مستوى المزرعة" أو في القطعان والأسراب الخاصة بالرعاة (وإن كان ذلك يعزى جزئيا الى أن العشائر البرية المتبقية قليلة) "ووحدة الحفظ" هي عادة السلالة أو غير ذلك من العشائر المعروفة. وقد يكون برنامج حفظ سلالة معينة فعالا أو غير فعال في المحافظة على التنوع الجيني الكافي في هذه السلالة كما أن استهداف السلالات للإدراج في برامج الحفظ قد يعظم أو لا يعظم من المحافظة على التنوع الجيني في الأنواع. غير أن الكثير من البلدان أبلغ عن أنها لم تضع بعد أي برامج للحفظ في المواقع الطبيعية بشأن الموارد الجينية الحيوانية (نحو 35 من البلدان الثمانية التي قدمت تقارير عن تنفيذها لخطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية في عام 2012). كما يتأثر التنوع الجيني الشامل للأنواع الحيوانية بالإدارة الجينية لسلالات الوافرة بدرجة كبيرة ومن ثم لا تستهدفها عادة برامج الحفظ في حد ذاتها.

80. تتوافر بعض القرائن على أن جهود الحفظ في المواقع الطبيعية لا تأخذ دائما في الاعتبار التنوع الجيني ومن ثم قد تستهدف عددا من العشائر يقل عما هو ضروري لتحقيق الحفظ الفعال للتنوع الجيني.¹⁴ كذلك فإن للجهود التي تمكن من الانتشار في المناظر الطبيعية المبعثرة مثل من خلال الممرات، لها تأثيرات مختلفة على الأنواع المختلفة. وسيكون لإجراءات الحفظ التي تهدف الى حفظ بعض العشائر وليس غيرها سوف تنطوي على انعكاسات جينية. وتعتمد الجهود التي تبذل على مستوى المزرعة للحفاظ على التنوع البيولوجي المحصولي والحيواني، في كثير من الأحيان، على تنظيم المجتمعات والشبكات الاجتماعية.

81. وقد أحرز تقدم كبير في توسيع وتنوع مجموعات الموارد الجينية داخل المواقع الطبيعية بالنسبة لبعض الأنواع وخاصة أنواع المحاصيل الغذائية، وإتاحة هذه المواد لاستخدامها في جهود استعادة النظم الإيكولوجية. غير أنه حتى في هذه الحالة، يمكن أن تظل هذه المجموعات تحتفظ بطائفة من التنوع البيولوجي للكثير من الأنواع. وهناك الكثير من الأنواع غير الممثلة بالقدر الكافي أو تخضع للحماية في مصارف البذور على المستوى العالمي وخاصة الأقارب البرية وغيرها من الأنواع النباتية المقيدة (مثل المنتجات النباتية الحرجية غير الخشبية أو النباتات الطبية). لذلك فإن هذا النهج لا يعتمد عادة للموارد البيئة الحيوانية.

5-13 استنتاجات من الأقسام السابقة للتمكين من تحديد ووضع أولويات الاحتياجات العلمية والتقنية المتصلة بتنفيذ الهدف 13

مدى ملاءمة الإرشادات والأدوات في دعم التنفيذ على الصعيد الوطني

82. تنسم الإرشادات المتعلقة بحفظ التنوع الجيني النباتي للأغذية خارج المواقع الطبيعية وخاصة في شكل مصارف الجينات خارج المواقع الطبيعية بالإعداد الجيد. فبالمقارنة هناك عدد أقل من الإرشادات ذات الصلة بحفظ التنوع الجيني الحيواني بل وأقل من ذلك فيما يتعلق بالحفظ في المواقع الطبيعية. وقد أعدت الإرشادات القائمة ووافقت عليها هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لكل من الحفظ في المواقع الطبيعية والحفظ بالتجميد إلا أن الأمر قد يحتاج الى مزيد من الأدوات والطرائق بالنسبة للحفظ في المواقع الطبيعية. كما أن وضع الأدوات والإرشادات ذات الصلة بتحديد الأقارب البرية والأنواع ذات الأهمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية مازال محدودا.

مدى ملاءمة البيانات والمعلومات لرصد التقدم المحرز على مستويات مختلفة

83. في حين أن هناك ثغرات، تتوفر آليات لإدراج المعلومات الأفضل ذات الصلة بالتنوع الجيني للمحاصيل والحيوانات للتمكين من تحديد الاتجاهات التي يمكن استخدامها لرصد التقدم، وإن كان ذلك لا ينطبق على الأرجح بالنسبة لعدد من السنوات. ففي حالة الموارد الجينية الحيوانية، تتوفر بيانات كافية للتمكين من الرصد الفعال لبعض السلالات وبعض البلدان. وعلى الصعيد العالمي، يتعذر، نتيجة للبيانات غير المتساوية، برصد التقدم الشامل في هذا المجال. ويتوافر الآن نظام للإبلاغ عن تنفيذ خطة العمل العالمية للموارد الجينية الحيوانية. وشارك ثمانون بلدا في الجولة الأولى للإبلاغ في عام 2012. وستنظم الجولة الثانية للإبلاغ كجزء من التحضير للتقرير الثاني عن حالة الموارد الوراثية الحيوانية للأغذية والزراعة في العالم. غير أن البيانات والمعلومات عن معظم الأنواع الأخرى مازالت غير كافية على الصعيد العالمي.

فاعلية الإجراءات المتخذة

84. كانت الإجراءات المتخذة للحفاظ خارج المواقع الطبيعية من خلال استخدام مصارف البذور والجينات فعالة من حيث زيادة التغطية وإن كانت هناك حاجة إلى زيادتها ولتعزيز التعاون فيما بين المنظمات العاملة في قطاعات الزراعة والبيئة. وثمة حاجة ماسة إلى حفظ الموارد الجينية الحيوانية خارج المواقع الطبيعية في البلدان النامية حيث يكاد لا تتوفر أي مصارف للجينات وثمة حاجة إلى زيادة الاهتمام بتوفير المحافظة والحماية للتنوع الجيني في المواقع الطبيعية مثل من خلال نهج المناظر الطبيعية التي تجمع بين الاهتمام بالتنوع الجيني في مختلف القطاعات والبيومات (مثل المحاصيل/ الحيوانات) في الموارد الجينية الزراعية والحرجية والموارد السمكية والخاصة بتربية الأحياء المائية. وما زال الأمر يحتاج إلى مزيد من الإجراءات لمعالجة التنوع الجيني للموارد غير الزراعية.

ملخص الاستنتاجات

85. ثمة حاجة واضحة إلى تحسين الاعتراف والاعتماد والتنفيذ على المستوى الوطني للألية والأدوات القائمة بما في ذلك تلك التي وضعت خارج نطاق الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتي تسهم في تحقيق تقدم صوب هذا الهدف. وفيما يتعلق بالأنواع التي لا تتصل بصورة دقيقة بالأغذية والزراعة، يتعين أيضا توفير المزيد من المعلومات الوافرة عن تنوعها الجيني ومواصلة وضع آليات لرصد التنوع الجيني على المستوى العالمي.

86. ويتمثل عامل رئيسي يعوق التقدم صوب تحقيق هذا الهدف في وضع النهج الرامية إلى التغلب على ضغوط السوق لتبسيط نظم المحاصيل والثروة الحيوانية (بخفض قاعدة الموارد الجينية وتقليص نظم الزراعة الصغيرة النطاق). ويتعين بالتوازي توفير البيانات محسنة لتشجيع الحفاظ على مستوى المزرعة، وحيثما لا يكفي ذلك، إجراء تحسينات أخرى في الآليات الرامية إلى المحافظة على هذه الموارد الجينية بما في ذلك تحقيق توازن ملائم بين طرائق الحفاظ في المواقع الطبيعية وذلك الذي يتم خارج المواقع الطبيعية والتكامل فيما بينهما حتى يمكن المحافظة على الجيني الذي يفقد في بعض الأحوال مثل في نظم المحاصيل والثروة الحيوانية "المبسطة"، وتقلص نظم الزراعة الصغيرة النطاق) بوسائل بديلة.